دراسات
في الإدارة والاقتصاد

التجارة الخارجية واختيار نظام الصرف للدينار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

الاستاذ المساعد الدكتور
ليلى بديوي خضير مطوق
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس المساعد
أمير حاكم محسن

التجارة الخارجية واختيار نظام الصرف للدينار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

Foreign trade and the selection of the exchange system for the Iraqi dinar For the duration (2004-2017)

الاستاذ المساعد الدكتور
ليلى بديوي خضير مطوق
جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد

Assist. P.Dr.Layla Bdaiwi Khudhair M.
University of Kufa
Faculty of Administration and Economics

المدرس المساعد
أمير حاكم محسن

Assist.Lect. Ameer Hakim Mohsin

الملخص:

تعد الدراسات التي تناولت موضوع اختيار نظام الصرف قليلة نوعاً ما لما يكتنف هذا الموضوع من التشعبات والتعقيدات في عملية البحث ولأنه موضوع حيوي أي دائم التغير والتبدل إذ إن عملية التغير تطرأ علية بشكل دائم ومستمر. ومن هنا ركزت هذه الدراسة على اعتماد معايير التجارة الخارجية في تحديد نظام الصرف للدينار العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، اذ تم قياس واحتساب معايير التجارة الخارجية المتضمنة معيار الانفتاح التجاري والتركز السلعي وحجم الاقتصاد وحرية تدفقات رؤوس الأموال ومعايير أخرى تشمل (حجم الاحتياطيات الدولية والتكامل المالي الدولي وتفضيلات السلطة النقدية ومعدلات التضخم المحلي) وقد كانت نتائج التطبيقات تترجم استخدام نظام التعويم المدار للدينار العراقي. وقد تم استخدام برنامج (Eviews10) وبرنامج (Minitab14) للتنبؤ بأثر سعر الصرف الدينار العراقي على الاستيرادات والصادرات.

Abstract:

Studies dealing with the choice of the drainage system are relatively few because of the complexity and complexity of the research process, and because it is a vital subject that is constantly changing

(the size of international reserves International financial integration, monetary authority preferences, and domestic inflation rates). The results of the applications translated into the use of the managed floating system of the Iraqi dinar. Eviews10 and Minitab14 were used to predict the impact of the Iraqi dinar exchange rate on imports and exports.

and changing. Hence this study focused on the adoption of foreign trade standards in determining the exchange rate of the Iraqi dinar during the period (2004-2017), as measured and calculated foreign trade standards including the criterion of trade openness and commodity concentration and the size of the economy and freedom of capital flows and other criteria including

المقدمة:

تولي السلطات النقدية اهتماماً كبيراً في عملية اختيار نظم الصرف لعملاتها وذلك لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصاً بعد بروز ظاهرة العولمة وتطور واتساع العلاقات والمبادلات التجارية والمالية بين دول العالم المختلفة. وتعي الاقتصاديات الحديثة حجم الدور الذي يمارسه نظام الصرف من حيث كونه يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي للبلد فضلاً عن تأثيره المباشر على التجارة الخارجية والميزان التجاري لها. وتعتمد السلطات النقدية لدولة ما كونها الجهة المسؤولة المباشرة عن تحديد نظام الصرف لعملتها على مجموعة من الأسس والمعايير المدروسة في عملية اختيار يرتبط بعض هذه المعايير بصورة مباشر بالتجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي للدولة والبعض الاخر يرتبط بهيكل الاقتصاد والظروف المحيطة به، فتأرجحت الاقتصادات بين نظم الصرف الثابتة ونظم الصرف المرنة، ولأهمية موضوع اختيار نظام الصرف تم دراسة حالة الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة تأتي من الدور الذي يؤثر به نظام الصرف على النشاط الاقتصادي والنقدي لبلد ما، فاختيار نظام الصرف الدقيق والمناسب لطبيعة النشاط الاقتصادي لبلد ما يساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية بصورة عامة والتوازنات النقدية بصورة خاصة لذا تتجنب السلطات النقدية العشوائية في الاختيار فتقوم بين حين واخر بتغير نظام صرف عملاتها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة التي تتصدى لها الدراسة في مناقشة مدى تأثير التجارة الخارجية من خلال العوامل المرتبطة بها على قرارات صانعي السياسة النقدية في اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار العراقي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختيار نظام صرف أمثل يتماشى والخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي ويسهم في تحقيق نتائج وفوائد اقتصادية ونقدية ملحوظة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان نظام الصرف يتحدد بجملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية وعلى أساس هذه العوامل تجتهد السلطة النقدية لكل دولة في اختيار نظام صرف ملائم يتماشى مع اهداف السياسة الاقتصادية الكلية لها).

المبحث الأول

التأصيل النظري لأنظمة اسعار الصرف

اولاً: مفهوم نظام سعر الصرف: يعرف نظام سعر الصرف بالأسس والقواعد التي تصور لنا بدقة آلية تحديد سعر الصرف العملة المحلية لبلد ما مقابل العملات الأجنبية الأخرى.[١] وكذلك كيفية مشاركة الدولة سواء بشكل رسمي او غير رسمي في نظام سعر الصرف لذا فانه مجموعة الأسس التي تحدد مهام كل من السلطة النقدية والبنوك والمتعاملين في سوق صرف العملات الأجنبية . وعليه فان نظام سعر الصرف يوضح طبيعة سياسة سعر الصرف التي تنتهجها الدولة لتحديد سعر صرف عملتها، فمن جانب سياسة سعر الصرف يمكن أن تمارس قوى العرض والطلب دوراً تحديد سعر الصرف ومن جانب أخر دور السلطات النقدية في التدخل في سوق الصرف وتحديد سعر صرف مناسب وعند مستوى معين. [٢]

ثانياً: التحول التاريخي لنظم الصرف: شهد العالم تطور أنظمة الصرف التي تمثل الأساس في تقويم المعاملات الدولية وتعكس كذلك نجاحاتها وإخفاقاتها نجاحات واخفاقات النظم الاقتصادية المختلفة، لذا شهد العالم منذ اكثر من ١٠٠ عام ثلاثة أنظمة رئيسية كان اولها نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب والذي ساد خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كذلك ساد مرة أخرى بين عامي ١٩٢٥-١٩٣١، اما النظام الثاني فهو نظام سعر الصرف الحر العموم والذي ساد خلال الفترة من عام (١٩١٨-١٩٢٥) ومن عام ١٩٧٣ حتى يومنا، اما الثالث هو ما يعرف بنظام بريتون وودز الذي ساد خلال الفترة من عام ١٩٤٤-١٩٧٣، [٣] وهناك أنظمة أخرى منها نظام الصرف المتعدد يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة والأخر من أسعار الصرف الحرة. و متابعة التطورات الى رافقت هذه الأنظمة من خلال الجدول(١).

جدول (١) المراحل التاريخية لأنظمة أسعار الصرف خلال المدة (١٨٨٠-٢٠٠٠)

الاعوام	نظم سعر الصرف
١٨٨٠-١٩١٧	نظام الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب (الذهب-الفضة)
١٩١٩-١٩٤٥	نظام الصرف بالذهب(التعويم، التعويم المدار، اتحاد العملة)
١٩٤٦-١٩٧١	نظام بريتون وودز الربط القابل للتعديل أسعار صرف ثنائية متعددة
١٩٧١-٢٠٠٠	تعويم مدار، تعويم حر، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، اتحادات العملة، مجالس العملة

المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، نظم وسياسات سعر الصرف صندوق النقد العربي،٢٠٠٣،ص٤١

ثالثا: أنواع نظم الصرف: إن الترتيبات السائدة في أنظمة أسعار الصرف تقسمها على ثلاثة أنواع متمثلة في الأنظمة الثابتة والأنظمة الحرة وأنظمة الرقابة على الصرف، ويندرج في كل نوع منها عدد من النظم الفرعية بهذه الأنظمة.

أ- نظام الصرف الثابت:

طُبِّق هذا النظام في الدول التي أخذت بقاعدة الذهب اذ تم رتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، واحتفاظ كل دولة بسعر للذهب، حقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.(٤) وإن هذا النظام ارتبط ارتباطاً مباشراً بالمعاملات التجارة الخارجية الذي ساد لفترة طويلة انطلاقاً من قاعدة الذهب ومراحل تطورها المختلفة كنظام بغطاء ذهبي كامل ومن ثم نظام السبائك الذهب على الرغم من ترك العمل بقاعدة الذهب في عام ١٩٧١ لذا فان سعر الصرف الثابت لم يتوقف العمل به حيث استمر في صيغة التثبيت إلى عملة رئيسة (كالدولار) او الى سلة من العملات السيادية أو أي عملة أو سلة أخرى يراها البلد مناسبة للمبادلات التجارية مع شركائه التجاريين من البلدان الأخرى.(٥) وحينئذٍ فان هذا النظام يحدد سعر الصرف العملة المحلية في ضوء ما تحويه من الذهب مقابل ما تحويه من العملات الأجنبية ، اذ تكون أسعار الصرف غير ثابتة ثباتاً مطلقاً ضمن حدود معينة سواء كانت في ظل قاعدة الذهب أو غيرها وقد شكل هذا النظام تضييقاً على الحرية الاقتصادية ، خاصة عند إقدام السلطة النقدية ممارسة سياسة انكماشية تقوم من خلالها معالجة حالة العجز في الميزان التجاري.(٦)

إن قاعدة الذهب تقوم على مجموعة من الأسس أهمها: (٧)

- تحديد قيمة العملة المحلية بنسبة أو وزن معلوم من الذهب.

♦ قابلية استبدال السبائك وصهرها في شتى مجالات الاستعمال غير النقدي.

♦ حرية تحويل كافة أنواع النقود إلى ذهب عند سعر ثابت.

♦ حرية استيراد وتصدير الذهب داخليا وخارجياً لضمان بقاء قيمة الذهب ثابتة.

♦ التزام السلطات النقدية والحكومة ببيع وشراء الذهب عند سعر ثابت ومعلوم.

وقد يتم استبدال ربط العملة الوطنية بالذهب او ربطها بعملة واحدة او سلة عملات وكما يأتي:

❖ نظام الصرف الثابت لعملة واحدة: إن عملية الربط بعملة واحدة تكون نتيجة المبادلات التي تقوم بها العملة، وان إلية نظام سعر الصرف تتحدد من خلال الارتباط المباشر بالعملة ،أو ثبات السعر يكون من خلال فترة زمنية اتجاه العملة المرتبطة بها ما لم تعمد الحكومة للقيام بتعديلات في سعر الارتباط المباشر للعملة ،وعملة الارتباط بعملة وحيدة تكون سبب لكون المعاملات تتم بهذه العملة، على سبيل المثال: الدول المصدرة للبترول اذ يتم تسوية قيمة صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي القوي بين البلد ذات سعر الصرف والبلد ذات العملة المثبت بها.[٨]

❖ نظام الصرف الثابت لسلة عملات: يتم تحديد العملة المحلية وتثبتها الى سلة من العملات الرئيسة باستخدام عملات شركائها التجاريين الرئيسيين في السلة المختارة. لذا فان سلة العملات المختارة ذات ثقل كبير في هيكل الاستيرادات والصادرات او كليهما، لأن الأسعار تتأثر بحجم المبادلات وحركات رؤوس الأموال بين هذه الدول ففي كثير من الدول تقوم السلطة النقدية بتعديل سعر الصرف استجابة لبعض المتغيرات الأخرى ،كالتضخم والاحتياطي الرسمي. [٩]

ب- نظام الصرف الحر (العموم):

ترك الدول قاعدة الذهب وعدم لجوئها الى التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف فأنها تعتمد على تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق ففي هذا الوضع تتغير أسعار الصرف طبقا لظروف العرض والطلب بما يؤدي الى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي.[١٠] لذا فان المقصود بسعر الصرف الحر(المعوم) بأنه السعر الصرف الذي يتحدد حسب طبيعة وتفاعل قوى السوق مع العملات الأجنبية أو المحلية ودون تدخل من الحكومة وتدوم تقلبات السوق في المحافظة على قوى العرض والطلب المؤثرة في هذه التقلبات وفاعليتها.[١١]

اذ شهدت الفترة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ظهور نظام سعر الصرف المعوم وحسب هذا النظام يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى السوق على العملة المحلية في سوق صرف العملات الأجنبية بشكل حر ومن دون ان يكون للبنك المركزي أثر في

تحديده وان مقدار التغيرات في أسعار الصرف الحرة للعملة المحلية والعملات الأخرى تحدد حسب الطلب على الاستيرادات والطلب على الصادرات ، لذا فان هناك علاقة عكسية بين التغيرات في أسعار الصرف والطلب على الصادرات والاستيرادات. (١٢)

ويقسم نظام الصرف الحر (المعوم) على ثلاثة أنواع هي:

♦ التعويم النقي: سعر الصرف يتحدد على أساس قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية من دون أي تدخل من السلطة النقدية.

♦ التعويم غير النقي: لا يختلف كثيراً عن نظام التعويم النقي ما عدا تدخل السلطة النقدية للحد من التقلبات المالية الخارجية فقط.

♦ التعويم المدار: يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام على أساس مرونة ظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية مع تدخل محدود للسلطة النقدية للحد من التقلبات غير المرغوب بها.(١٣)

ج- نظام الرقابة على الصرف

تترك السلطات النقدية في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة والحرة امر تحديد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. اما في ظل نظام الرقابة على الصرف فان الامر مختلف.(١٤) اذ تقوم السلطات النقدية بالتدخل على مدار اليوم في سوق الصرف عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية وبالصورة التي تحقق الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.(١٥) وقد شهد هذا النظام روجاً من قبل الدول النامية اذ وجدته خير وسيلة لمعالجة حركات رؤوس الأموال وإبعاد الاستيرادات غير الضرورية من اجل الاستخدام الأمثل للنقد المتوفر لديها لتحقيق أهدافها العامة وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية واستمر هذا النظام إلى الوقت الحالي. ومن أجل إلقاء الضوء على نظام الرقابة على الصرف نسرد أهم أهدافه وهي:(١٦)

♦ تتدخل السلطات النقدية من خلال نظام الرقابة على الصرف للحد من التقلبات والحفاظ على استقرار سعر الصرف ومن أية ضغوطات قد يتعرض لها من الخارج.

♦ علاج الاختلال في ميزان المدفوعات: فقد يتولد الاختلال في ميزان المدفوعات بسبب يتعلق بالميزان التجاري وميزان رأس المال، والرقابة على الصرف تضمن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات اذ انه لو كان السبب متعلقا بالميزان التجاري فإنها تحدد الاستيرادات طبقا لحجم عرض الصرف. ولكن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق أدوات أخرى كفرض الرسوم الكمر كية وغيرها. إما الاختلال الناجم عن ميزان رأس المال، فهي تضمن تحديد مقدار الكمية الممكن تحويلها إلى عملات أجنبية وذلك تسيطر على حركات رؤوس الأموال التي ربما تحدث لأسباب

متعددة وحينئذٍ فهي تضمن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

♦ تحقق موارد مالية من خلال قيام الدولة ببيع عملتها الوطنية على الشركات الأجنبية العاملة داخلها بأسعار صرف عالية .

♦ وأخيراً قد يكون الهدف تحقيق غايات أخرى لذا إن الرقابة على الصرف تضمن توجيه الصادرات والاستيرادات كما ونوعاً تجاه بعض الدول دون غيرها والهدف من ذلك تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية كالتميز بين الدولة التي تعد شريكاً تجارياً وغيرها وكذلك التميز بين السلع الكمالية والأساسية وحماية الصناعات الوطنية وجعل الأسواق الداخلية حكراً لها بواسطة منع استيراد السلع من الخارج المماثلة للسلع المحلية.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف في العراق

اولاً: مدخل تاريخي: لقد عرف العراق العمل المصرفي قبل غيره من بلدان العالم اذ ان النظام النقدي قد مر بمراحل عديدة تأثرت بعوامل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وذلك منذ عام ٢٧٠٠ قبل الميلاد اذ شهدت معابد بابل مختلف عمليات الصيرفة مثل منح القروض والقرض بفائدة ووسائل الائتمان، [١٧] إلا أن مع دخول القوات العثمانية للعراق اعتمدت القواعد المعدنية الثنائية عام ١٥٣٤ التي كان النظام النقدي العثماني قائماً عليها بنسبة ($\frac{1}{15}$) من الذهب والفضة غير أن قاعدة الذهب كانت هي المهيمنة في مختلف انحاء الدولة العثمانية الممتدة من عام (١٥١٦-١٩١٦) انتشار عملات اجنبية أخرى تم مداولتها مثل الباوند الإنكليزي والروبية الهندية والروبل الروسي في معظم أجزاء العراق. واستمرت هذه الفوضى النقدية الى عام ١٩١٤ اذ أصدرت الحكومة العثمانية في عام ١٩١٥ عملة ذهبية مغطاة بقرض ذهبي من بنوك النمسا وألمانيا ولكن قيام الحكومة العثمانية باستغلال الإصدار الورقي والافراط فيه مما أدى ذلك الى تضخم نقدي وتدهور قيمة العملة واستمر هذا الحال الى عام ١٩١٦، وحين دخول الإنكليز الى العراق عام ١٩١٤ أدخلوا معهم الروبية الهندية والتي كانت القاعدة النقدية الهندية قائمة على الصرف بالإسترليني مما جعل العراق يتبع هذه القاعدة ، وأصبحت الروبية الهندية الوحدة النقدية الرسمية للعراق، وفي عام ١٩٣١ أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم ٤٤ الذي أقر أن الدينار هو العملة العراقية التي أسست بموجبه لجنة العملة العراقية ومقرها لندن وبعد عام ١٩٣٣ بداية تأسيس النظام النقدي الوطني العراقي، والغاء لجنة العملة العراقية اذ تم تأسيس المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧. [١٨]

ثانياً: نظام الصرف في العراق: ان نظام الصرف السائد في العراق هو النظام الثابت منذ

تأسيس نظام النقد الوطني حتى عام 2003 وقد تم تقسيم هذه المدة على ثلاثة مراحل.

١. من عام ١٩٤٧ – ١٩٨١ نظام الصرف الثابت القابل للتعديل

تمكن العراق وبعد صدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٤٧ الذي أسس بموجبة (المصرف الوطني العراقي) برأس مال قدرة خمسة ملايين دينار. وبذلك يكون العراق أول بلد عربي يؤسس مصرف وطنياً لإصدار النقد ومراقبة الأمور النقدية وبالإضافة الى ذلك يعد تأسيسه نقطة انطلاق وتطوير النظام النقدي العراقي، وبعد صدور قانون ٤٢ لسنة ١٩٤٧ اخذ بنظام الغطاء الكامل للعملة الذي يتكون من الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية بنسبة (٧٠%) من القيمة الاسمية للعملة المصدرة (أي السندات العراقية والأوراق النقدية والمسكوكات المساعدة لا تتعدى نسبتها (٣٠%)) لذا قامت الحكومة العراقية بإصدار قانون ٤٣ لسنة ١٩٤٧، الذي ينص على إعادة تقييم الدينار العراقي وقدرة قيمة الدينار بما يساوي (٣.٥٨١٣٤) غرام من الذهب الخالص وعليه ارجع نظام النقد في العراق من نظام الصرف بالباوند الإسترليني الى نظام التحويل الى الذهب والذي كان مرسوماً له اساساً في قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ باستثناء فقرة واحدة هي التحويل عن طريق الدولار الأمريكي بدلاً من الباوند الإسترليني حصيلة توقيع العراق على اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٧، وتطابقاً مع احكام المادة رقم (٤) من اتفاقية صندوق النقد الدولي تم تثبيت سعر صرف الدينار العراقي بمقدار محدد من الذهب والدولار الأمريكي.[١٩]

وقد انعكست الاتفاقية بصورة إيجابية على العراق الذي أخرج الدينار العراقي من رابطة الإسترليني الضيقة الى افق التعاملات الدولية، فالارتباط بين الدينار والجنيه الإسترليني بسبب اتخاذه غطاء للدينار وبسعر صرف ثابت (واحد جنيه إسترليني لكل دينار) وفي عام ١٩٤٩ شهد فك ارتباط الدينار عن الجنيه الإسترليني وبمقدار معين من القيمة الذهبية للدينار وهي القيمة ذاتها التي وضعها الصندوق وأصبح سعر صرف الدينار يتحدد بموجب الظروف الاقتصادية للعراق ولم يعد مرتبطاً بالجنيه الاسترليني.[٢٠]

وفي منتصف عام ١٩٥٦ صدر قانون جديد هو قانون البنك المركزي العراقي رقم (٧٢) من العام نفسه، وبموجبه رفع راس مال البنك من خمسة ملايين الى خمسة عشر مليون دينار وتغير اسمه من المصرف الوطني العراقي الى البنك المركزي العراقي وتحديد مهامه النقدية والمالية . وفي عام ١٩٥٩ أعلن العراق خروجه من منطقة الإسترليني والغى قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١ بعد أن أصدر قانون عملة الجمهورية العراقية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ والذي حافظ فيه على نفس القيمة الذهبية المحددة للدينار العراقي . كما صدر في عام ١٩٧٦ قانون رقم (٦٤) باسم

قانون البنك المركزي العراقي والذي الغى قانون العملة وقانون البنك المركزي السابقين ووفقاً للمادة رقم (٣٢) منه على أن الدينار العراقي يساوي ما قيمة (٢.٤٨٨٢٨) غراماً من الذهب الخالص أي ما يعادل (٠.٣٣٨٢) ديناراً لكل دولار امريكي، وعلى هذا الأساس حافظ الدينار العراقي على نفس القيمة الذهبية المقررة له حتى عام ١٩٨٢، اما الفترة من عام ١٩٧٤-١٩٨٠ شهد العراق تأميم النفط وارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي فهذه الظروف أدت الى حصول العراق على موارد مالية إضافية نتيجة تعديل أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ وزيادة حصة العراق من الإنتاج العالمي.

٢. من عام ١٩٨٢-٢٠٠٣ التعددية في أسعار الصرف[٢١]

اتصفت تلك المرحلة بوجود ارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية اذ شهدت تلك المرحلة قرارات وإجراءات متعددة نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة بسبب أحداث الحرب العراقية الإيرانية مما دفع السلطة الى القيام بإجراءات نقدية لتمويل النفقات العسكرية الضخمة وذلك عن طريق زيادة عرض النقود بشكل مفرط اذ قام البنك المركزي بطرح سندات ادخار اطلق عليها اسم (سندات القادسية) بالإضافة الى استخدام أنواع متعددة من أسعار الصرف وترك العمل بنظام الصرف الثابت الذي كان متبعاً قبل الحرب، ثم تلتها مرحلة الحصار الاقتصادي اذ اعتمد البنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية (النوعية) وكذلك استخدام الأدوات الكمية الى جانبها أي بمعنى استطاع البنك العمل بطريقتين النوعية من خلال سلطته على البنوك و الكمية من خلال تأثيره في سوق النقد أن التعددية في أسعار الصرف ادت الى العديد من المعوقات ومنها مسالة اجراء وقيد الحسابات القومية والخارجية اذ ولّدت إرباكاً وعدم وضوح الصورة الحقيقية وللمقاييس المستخدمة في احتسابها ونتيجة ذلك كانت الحسابات غير دقيقة وتسببت بمشكلة كبيرة للمخططين سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص فضلاً عن المعوقات الاتية:

أ- تعدد أسعار الصرف شجع على نمو السوق السوداء، وذلك لأن سعر الصرف الأجنبي بالدينار يكون متنوعاً بين الاستعمالات المختلفة للصرف الأجنبي.

ب- هروب رؤوس الأموال واستمرار تدفقها اذ ادت الى استنزاف الاحتياطات من الصرف الأجنبي.

ج- أدت التعددية في أسعار الصرف الى انحراف للأسعار النسبية لسلع التبادل في السوق المحلية مقارنة مع الأسعار النسبية في السوق الدولية مما أدى الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وتسوية القرارات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك.

٣. من عام ٢٠٠٤ – ٢٠١٧ التعويم والتعويم المدار

أضحى سعر الصرف في إطار التحول الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سواء على مستوى النظام السياسي، او الاقتصادي اذ ان السياسة النقدية اتخذت إجراءات عدة بقصد تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للبلد بشكل عام، اذ شكل التحول الاقتصادي نحو آلية السوق تطوراً واسعاً على مستوى السياسة النقدية تمثل بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ اذ تم بموجبة منح البنك المركزي درجة عالية من الاستقلال وحرية اتخاذ القرارات النقدية،[٢٢] لذا توجب على صناع السياسة النقدية اللجوء الى اختيار نظام صرف يلائم التطورات الاقتصادية في حينها اذ يستطيع تحقيق الاستقرار والتحسن في قيمة الدينار العراقي، بعد أن شهد العراق قبل عام ٢٠٠٣ نظام صرف متعدد معتل بالكثير من التشوهات، لذا اقام البنك المركزي مزاد العملة الأجنبية ليعلن انتهاء نظم الصرف الثابتة المتعددة في العراق، واعتماد نظام التعويم المدار الذي يتحدد من خلال الية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي وذلك للأهمية التي يتمتع بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي. وكما أظهرت ذلك مزادات البنك المركزي للعملة الأجنبية وكما يظهر ذلك من الجدول (٢) في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٧.

جدول (٢) تطور سعر الصرف الأجنبي اتجاه الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
٢٠٠٤	١٤٥٣	٢٠١١	١١٧٠
٢٠٠٥	١٤٦٩	٢٠١٢	١١٦٦
٢٠٠٦	١٤٦٧	٢٠١٣	١١٦٦
٢٠٠٧	١٢٥٥	٢٠١٤	١١٨٨
٢٠٠٨	١١٩٣	٢٠١٥	١١٩٠
٢٠٠٩	١١٧٠	٢٠١٦	١١٩٠
٢٠١٠	١١٧٠	٢٠١٧	١١٩٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٧).

ويأتي الاشراف المباشر من قبل البنك المركزي بالتدخل بين حين واخر لتعديل التوجهات غير الملائمة لسياسته. [٢٣] لذا فان نظام التعويم يعطي مرونة لصانعي السياسة في اختيار المناسب منها للاقتصاد الوطني، إذ يقع على البنك المركز عبء ثقيل في ظل حرية الصرف اذ يتوجب علية توفير الكمية اللازمة من النقود التي تفي بمتطلبات الاقتصاد والتوسع الذي تسمح به الموارد الاقتصادية في الاقتصاد القومي وصولاً الى مستوى التشغيل الكامل مع الاخذ بنظر الاعتبار تعرض الاقتصاد الى خطر التضخم.

إن المنافع المتحققة من نظام الصرف التعويم المدار في العراق جعلت منه نظاماً مقبولاً ومن أهم مزاياه هي الاتي:

أ- قيام السياسة النقدية بمتابعة الأنشطة اقتصادية (مثل النمو والاسعار والتوظيف وغيرها) بعيدا عن تركيزها على سعر الصرف الأجنبي.

ب- التوازن التلقائي لميزان المدفوعات عن طريق قوى السوق وارتفاع وانخفاض قيمة العملة المحلية.

ج- قيام سعر الصرف الأجنبي على صد الاختلالات الخارجية ويحميها من الصدمات ويعمل على سرعة استعادة التوازن .

المبحث الثالث

اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار العراقي

تقسيم العوامل الى مجموعتين: تتمثل الأولى بالعوامل التجارية في حين تمثل الثانية بالعوامل الأخرى المحددة لطبيعة نظام الصرف التي يتم الاعتماد عليها في تحديد نظم الصرف.

اولاً: مجموعة العوامل التجارية المحددة لاختيار نظام الصرف للدينار العراقي

١. **الانفتاح التجاري:** إن معيار الانكشاف التجاري من أهم المؤشرات التي ترسم صورة واضحة للوضع الاقتصادي، الذي يمثل قياس اجمالي الصادرات واجمالي الاستيرادات على الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية وان ارتفاع هذه النسب يعني زيادة درجة اعتماد البلد على الخارج، وحينئذٍ التأثير في تقدم النشاط الاقتصادي في البلد النامي واختفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد.[٢٤] ويتميز العراق كغيرة من اقتصاديات البلدان النامية كونه اقتصاداً مفتوحاً اذ تؤدي التجارة الخارجية دوراً رئيساً في مستوى الأنشطة الاقتصادية في العراق اذ تبين معطيات الجدول (٣) أن معدل درجة الانفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة التي بلغت (١٢٠.٢٣%) في عام ٢٠٠٤،ثم أخذت بالانخفاض التدريجي وبمستويات متقاربه لتكون في عام ٢٠١٧ بنسبه انكشاف تجاري بلغ نحو (٤٧.٩٢%) على الرغم من التخلص من عوائق التجارة الخارجية ، وبذلك فان تأثير

مؤشر الانكشاف التجاري للعراق في اختيار نظام الصرف يدل على مدى اعتماد هذا الاقتصاد على العالم الخارجي، لكن هناك انخفاضاً تدريجياً يدل على اتجاه نحو ترتيبات التعويم والاقتراب من التوافق بين الانفتاح التجاري وتعويم سعر الصرف في العراق.

جدول (٣) درجة انفتاح التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الانفتاح التجاري %
٢٠٠٤	٢٩٩٥٦٠٢٠	٣٤٠٥٠٩٦٩	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	120.23
٢٠٠٥	٣٩٩٦٣٩٤٥	٤٥١٤٥٧١٠	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	115.74
٢٠٠٦	٤٨٧٨٠٣٩٠	٣٦٩١٤٧٠٨	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	89.65
٢٠٠٧	٥١١٥٨٠٣٩	٣١٤٢٢٧٥٣	١١١٤٥٥٨١٣	74.09
٢٠٠٨	٧٩٠٢٨٥٥٨	٤٨٢٤٩٧٦٩	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	81.05
٢٠٠٩	٥١٤٧٣٥٦٥	٥١٣٢٦١٤٥	١٣٠٦٤٢١٨٧.٠	78.68
٢٠١٠	٦٣٨٨٠٧١٣	٥٥٢٣٢٦٥٨	١٦٢٠٦٤٥٦٥.٥	73.49
٢٠١١	٩٦٥٣١٣١٨	٦٠٣١٦٥٤٢	٢١٧٣٢٧١٠٧.٤	72.17
٢٠١٢	١١٣١٥١٧٨	٧٣٩٨٠٢٥١	٢٥٤٢٢٥٤٩٠.٧	73.60
٢٠١٣	١٠٨٥١٤٤٨	٧٥٩١٠٩١٤	٢٧٣٥٨٧٥٢٩.٢	67.41
٢٠١٤	١٠٢٧٣٨٤٧	٦٩٩٤٨٨٠٦	٢٦٦٤٢٠٣٨٤.٥	64.81
٢٠١٥	٥٧٦١٠٩٥١	٤٨٥٧٨٢٣٢	١٩٩٧١٥٦٩٩.٩	53.17
٢٠١٦	٥١٧٤٢٥٠٤	٥٧٣٥٣٣٢٤	٢٠٣٨٦٩٨٣٢.٢	53.51
٢٠١٧	٧٠٩٥٠١٤٨	٣٧٣٦١٢١٨	٢٢٥٩٩٥١٧٩.١	47.92

المصدر:

- العمود (٢)(٣) وزارة التخطيط، الجهاز الإحصاء المركزي العراقي، مديرية الإحصاءات التجارة.
- العمود (٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي، للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٧.
- العمود (٥) من اعداد الباحث من خلال المعادلة الاتية: مؤشر درجة الانفتاح التجاري $= \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * ١٠٠$

شكل (١) درجة الانفتاح التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

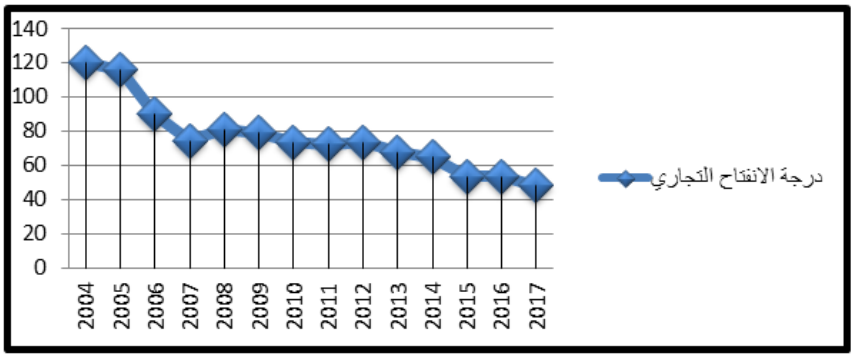

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

٢. **التركز السلعي:** تعكس درجة التركز السلعي مدى هيمنة سلعة أو سلعتين على صادرات البلدان النامية، وبما أن العراق من البلدان النامية والنفطية لذا يتميز باعتماده على القطاع النفطي بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويتبن ذلك من خلال التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح من الجدول (٤) فالمدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) كانت مساهمة القطاع النفطي بنسبة (٧٩.٩%) في حين كانت مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية بنسبة (٢٠.١%) في عام ٢٠٠٤ ولقد تغيرت مساهمة القطاع النفطي في عام ٢٠٠٨ بنسبة (٥٨.٧%) مقابل (٤١.٣%) للقطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما المدة من (٢٠٠٩-٢٠١٣) كانت مساهمة القطاع النفطي بنسبة (٥٨.٣%) اما القطاعات الأخرى فشكلت نسبة (٤١.٧%) من الناتج وفي عام ٢٠١٣ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي (٤١.٥%) بينما شكلت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية (٥٨.٥%) من اجمالي الناتج المحلي العراقي، اما خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) فقد ساهمت القطاعات النفطية بنسبة (٥١.٧%) مقابل (٤٨.٣%) لباقي القطاعات عام ٢٠١٤ اما في عام٢٠١٧ ارتفعت هذه المساهمة اذ كانت نسبة القطاع النفطي من الناتج (٦١.٥%) بينما كانت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية (٣٨.٥%)، واستناداً الى ما يمليه هذا المعيار من تحديد نظام الصرف فهو يؤكد على ثبات نظام الصرف في ظل اقتصاد يسوده التركز السلعي وعلى المرونة في الصرف في ظل تنوع الاقتصاد وعدم اعتماده على سلع محددة، لذا فان نظام الصرف الثابت يصلح للاقتصاد العراقي استناداً الى نتائج مدة الدراسة.

جدول (٤) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنوات	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المالي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
٢٠٠٤	٧٩.٩	٢٠.١	101845262.4
٢٠٠٥	٦٣.٩	٣٦.١	103551403.4
٢٠٠٦	٥٣.٧	٤٦.٣	109389941.3
٢٠٠٧	٥٣.٩	٤٦.١	111455813.4
٢٠٠٨	٥٨.٧	٤١.٣	120626517.1
٢٠٠٩	٥٨.٣	٤١.٧	124702847.9
٢٠١٠	٥٦.٩	٤٣.١	132687028.6
٢٠١١	٥٤.٤	٤٥.٦	142700217.0
٢٠١٢	٤٣.٣	٥٦.٧	162587533.1
٢٠١٣	٤١.٥	٥٨.٥	174990175.0
٢٠١٤	٥١.٧	٤٨.٣	175335399.6
٢٠١٥	٥٥.١	٤٤.٩	182051372.6
٢٠١٦	٦٢.٥	٣٧.٥	199476600.2
٢٠١٧	٦١.٥	٣٨.٥	201528215.6

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الإحصائية السنوية، للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٧

جدول (٥) نسبة مساهمة الصادرات النفطية والغير النفطية من اجمالي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)
(مليون دولار)

السنوات	الصادرات النفطية (١)	الصادرات غير النفطية (٢)	اجمالي الصادرات (٣)	الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات % (٤)	الصادرات غير النفطية / اجمالي الصادرات % (٥)
٢٠٠٤	١٧٧٥١.٠	٩٠.٣	١٧٨٤١.٣	99.49	0.506
٢٠٠٥	٢٣٥٧٨.٩	١١٨.٥	٢٣٦٩٧.٤	99.49	0.500
٢٠٠٦	٣٠٤٦٥.٠	١٥٢.٥	٣٠٦١٧.٥	99.50	0.498
٢٠٠٧	٣٩٣٣٦.٢	٢٥٣.٨	٣٩٥٩٠.٠	99.35	0.641
٢٠٠٨	٦٣٤١٧.٩	٣٠٨.٢	٦٣٧٢٦.١	99.51	0.483
٢٠٠٩	٣٩٣٠٦.٨	١٢٣.٦	٣٩٤٣٠.٤	99.68	0.313
٢٠١٠	٥١٥٨٩.١	١٧٤.٥	٥١٧٦٣.٦	99.66	0.337
٢٠١١	٧٩٤٥٩.٥	٢٢١.٠	٧٩.٦٨٠.٥	99.72	0.277
٢٠١٢	٩٣٨٩٨.٤	٢٧٣.٢	٩٤١٧١.٦	99.70	0.290
٢٠١٣	٨٩٥٥٣.٥	٢١٥.٩	٨٩٧٦٩.٤	99.75	0.240
٢٠١٤	٨٣٧٩٨	١٨٢.٩	٨٣٩٨٠.٩	99.78	0.217
٢٠١٥	٤٣٢٥٠.٤	١٩١.١	٤٣٤٤١.٥	99.56	0.439
٢٠١٦	٤٠٦٦٨.٩	٩٠.٢	٤٠٧٥٩.١	99.77	0.221
٢٠١٧	٥٧٣٤٣.٣	٢١٥.٨	٥٧٥٥٩.١	99.62	0.374

المصدر: - العمود (١)،(٢)،(٣)، البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٧.
- العمود (٤)،(٥)، من اعداد الباحث.

شكل (٢) نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٤-٢٠١٧)

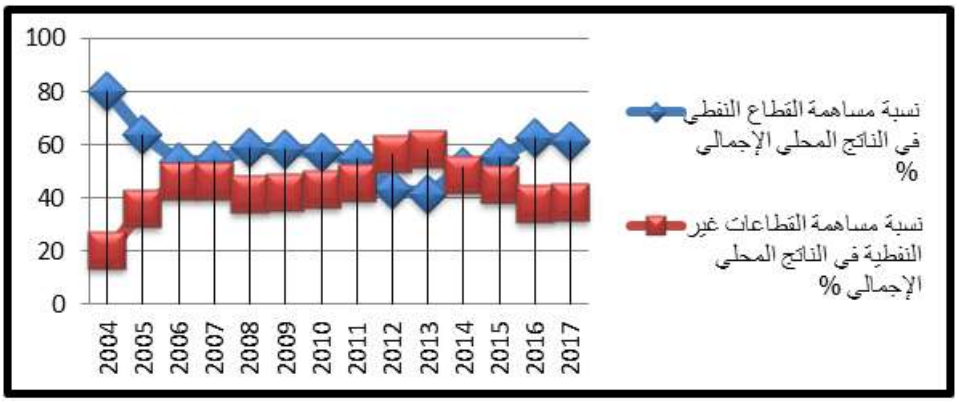

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

ونلاحظ من خلال شكل (٢) أن نسبة الصادرات النفطية طيلة مدة الدراسة تتجاوز ٩٠% من اجمالي الصادرات العراقية واما بقية النسبة فمثلت الصادرات من السلع الأخرى مما يعكس ضآلتها، ويفسر انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية الحقيقة في الاقتصاد العراقي. [٢٥]

٣. حجم الاقتصاد: إن لحجم الاقتصاد أثراً رئيساً في تحديد واختيار نظام الصرف الخاص في البلد ما اذ تتفاوت الدول في حجم اقتصاداتها فالاقتصاد الصيني يعد من الاقتصاديات الضخمة اذ يتميز بوجود قطاعات مختلفة تشكل أسواقاً مكملة بعضها للبعض الاخر مما يقلل من اعتمادها على الخارج، وبعض الاقتصادات تعد اقتصاديات متوسطة الضخامة كالاقتصاد التركي اما عند مقارنة الاقتصاد العراقي بالاقتصادات المذكورة لذا اتضح أن الاقتصاد العراقي اقتصاد صغير جداً ويضطر ذلك جليل عند تحليل الجدول (٦) وبصورة عامة فالاقتصادات الضخمة تميل الى الاخذ بنظام الصرف المرنة لا أن متغيراتها الاقتصادية تستجيب بسرعة فائقة. اما الاقتصاد الصغير ومنها الاقتصاد العراقي فيفضل اتباع نظام الصرف الثابت. [٢٦]

جدول (٦) مقارنة بين حجم الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليار دولار)

السنوات	العراق GDP	الصين GDP	تركيا GDP
٢٠٠٤	٣٦.٦٣	١٩٤١.٧٥	٤٠٤.٨
٢٠٠٥	٤٩.٩٥	٢٢٦٨.٦٢	٥٠١.٤
٢٠٠٦	٦٥.١٤	٢٧٢٩.٧٥	٥٥٢.٥
٢٠٠٧	٨٨.٨٤	٣٥٢٣.٢٨	٦٧٥.٨
٢٠٠٨	١٣١.٦	٤٥٥٨.٩٠	٧٦٤.٣
٢٠٠٩	١١١.٧	٥٠٥٩.٧٢	٦٤٤.٦
٢٠١٠	١٣٨.٥	٦٠٣٩.٥٥	٧٧١.٩
٢٠١١	١٨٥.٧	٧٤٩٠.٥٣	٨٣٢.٥
٢٠١٢	٢١٨.٠	٨٤٦١.٥١	٨٧٤.٠
٢٠١٣	٢٣٤.٦	٩٤٩٠.٨٥	٩٥٠.٦
٢٠١٤	٢٣٤.٦	١٠٣٥٦.٥١	٩٣٤.٢
٢٠١٥	١٧٩.٦	١١٦٦٣.٠٧	٨٥٩.٨
٢٠١٦	١٧١.٥	١١٢٠٢.٩٢	٨٦٣.٧
٢٠١٧	١٩٧.٧	١٢٢٣٧.٧٠	٨٥١.١

المصدر: بيانات الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٧ على الموقع https://openknowledge.worldbank.org

شكل (٣) حجم الاقتصاد العالمي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

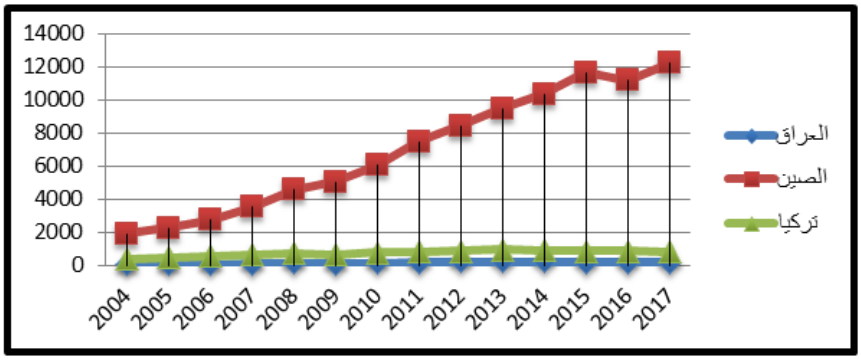

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦)

٤. **حرية تدفقات رؤوس الأموال:** شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) انفتاحاً اقتصادياً على عكس السنوات السابقة التي شهدت انعزالاً عن العالم الخارجي بسبب الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً، وهنا نجد أن حرية تدفقات رؤوس الأموال المتمثلة بالحساب المالي على متغيرات السياسة النقدية، فنتيجة للتحرر المالي الذي شهده العراق ازدادت تدفقات رؤوس الأموال متأثرة بعوامل نقدية وعوامل أخرى (كالأوضاع الأمنية والسياسية) لذلك فقد حقق الحساب المالي عجزاً لأغلب سنوات الدراسة، وبالأخص المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) حقق عجزاً متأثراً بتدهور الأوضاع الأمنية، لذا في ظل وجود درجة عالية من حرية تدفقات راس المال فان سعر الصرف المرن هو النظام الأنسب للاقتصاد العراقي.(٢٧)

٥. **حجم الاحتياطيات الدولية:** تمتلك البنوك المركزية في أغلب دول العالم احتياطات دولية تتفاوت إدارة هذه الاحتياطات من قبل السلطة النقدية لتمويل الاختلالات في المدفوعات، فاذا كانت حجم الاحتياطيات الدولية كبيرة تمكن السلطة النقدية من المحافظة على استقرار سعر الصرف ويكون الخيار المناسب لها الاخذ بنظام صرف ثابت اذ تساعد هذه الاحتياطات الكبيرة على تدعيم مركز العملة الوطنية، اما اذا كان حجم الاحتياطيات صغيراً فهذا لا يتطلب من السلطة النقدية الاحتفاظ باحتياطيات لان آلية العرض والطلب كفيلة بخلق التوازن في سوق الصرف وفي هذه الحالة الاخذ بنظام التعويم او التعويم المدار، لذا فالعراق يتسم بمحدودية الاحتياطيات وعليه فان من الأفضل اتباع نظام الصرف المرن. (٢٨)

ثانيا: مجموعة العوامل الأخرى المحددة لاختيار نظام الصرف للدينار العراقي

١. **التكامل المالي الدولي:** يعبر هذا المعيار عن درجة العلاقات المالية والنقدية للعراق مع البلدان الأخرى، اذ ان العراق على الرغم من انه يتسم بدرجة منخفضة من التكامل المالي الا ان بعد عام ٢٠٠٣ كان للانفتاح التجاري والاقتصادي على العالم الخارجي أثر مهم وكذلك زيادة حركة راس المال من والى الدولة والذي منح راس المال الوطني من الخروج للاستثمار في الخارج، كما انه رحب براس المال الأجنبي للاستثمار في الداخل وهذا يقوي الاستثمار في العراق الا ان هناك مشكلة تعيق تقدم هذه العلاقات الا وهي محدودية الاسواق المالية العراقية وتدني مستوى تطورها والتي هي من المستلزمات الأساسية للتكامل المالي الدولي، ويعود تدني تطور السوق المالي العراقي الى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها وعلية فان اختيار نظام صرف امثل في العراق وفق هذا المعيار يجب اتباع نظام الصرف الثابت.

٢. **تفضيلات السلطة النقدية:** ترغب السلطة النقدية في العراق في زيادة درجة الحرية

للاقتصاد الكلي في تحدد ترتيبات الصرف المعمول بها، اذ تفضل السلطة النقدية زيادة مساحة سلطتها في ميدان السياسة الاقتصادية والتي يترتب عليها اختيار ترتيبات صرف مرنة لضمان التوازن الخارجي الذي يكون على عاتق سياسة سعر الصرف.[٢٩]

٣. **معدلات التضخم المحلي:** يعد معيار التضخم واحداً من المعايير الأساسية في الحياة الاقتصادية المعاصرة، ويعود ذلك على الاثار التي يولدها لذا فقد عانى الاقتصاد العراقي من معدلات متباينة للتضخم خلال المدة الدراسة وبالنظر للجدول (٧) نجد خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٧) شهدت اعلى نسبة في معدل التضخم اذ تروحت بين (٢٧.٠% و ٥٣.٢%) اما السنوات من (٢٠٠٨ – ٢٠١٧) شهدت معدلات التضخم انخفاضاً سريعاً اذ سجل معدل التضخم السنوي (٢.٧%) عام ٢٠٠٨ وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعام ٢٠٠٧. واستمر هذا الانخفاض في معدل التضخم اذ سجل (٠.٢%) في عام ٢٠١٧ وهذا الانخفاض يدل على نجاح السياسية النقدية في خفض معدلات التضخم من خلال استخدام أداة مزاد العملة التي هي من الأدوات المباشرة التي تستعملها الاقتصادات الريعية من خلال سياسة التعقيم والمحافظة على قيمة الدينار واستقراره، اذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (١٤٥٣) ديناراً لكل دولار عام ٢٠٠٤ ثم انخفض الى (١١٦٦) ديناراً لكل دولار عام ٢٠١٣ وهو ادنى مستوى له خلال مدة الدراسة، ثم الى (١١٩٠) ديناراً لكل دولار عام ٢٠١٧، على الرغم من الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية الحرجة في العراق. وعلية فان اختيار نظام الصرف الملائم وفق هذا المعيار وهو نظام الصرف الثابت وذلك لانخفاض معدلات التضخم المحلي.

جدول (٧) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٧)

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل التضخم %	٢٧.٠	٣٧.٠	٥٣.٢	٣٠.٨	٢.٧	-٢.٨	٢.٤
السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
معدل التضخم %	٥.٦	٦.١	١.٩	٢.٢	١.٤	٠.٥	٠.٢

المصدر: البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات من ٢٠٠٤-٢٠١٧.

شكل (٤) تطور معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

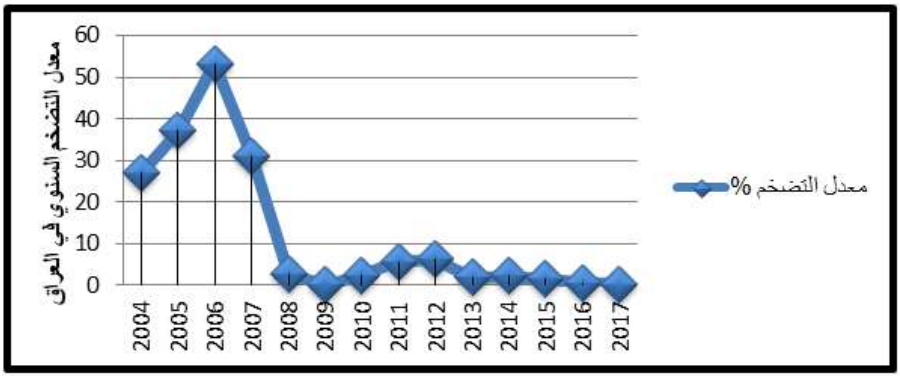

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

خلاصة تحليل المعايير المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار في العراق بعد دراسة وتحليل المعايير المحددة لاختيار نظام الصرف الجدول التالي يلخص اهما:

جدول (٨) خلاصة تحليل المعايير المحددة لاختيار نظام الصرف

ت	المعايير المحددة	نظام الصرف المقترح
١	الانفتاح التجاري	دعم مرونة سعر الصرف
٢	التركز السلعي	دعم ثبات سعر الصرف
٣	حجم الاقتصاد	دعم ثبات سعر الصرف
٤	حرية تدفقات رؤوس الأموال	دعم مرونة سعر الصرف
٥	حجم الاحتياطيات الدولية	دعم مرونة سعر الصرف
٦	التكامل المالي الدولي	دعم ثبات سعر الصرف
٧	تفضيلات السلطات النقدية	دعم مرونة سعر الصرف
٨	معدلات التضخم المحلي	دعم ثبات سعر الصرف

المصدر: الجدول استخلص من التحليلات السابقة للمعايير المحددة لنظام الصرف

اختيار نظام الصرف المناسب للاقتصاد العراقي

استناداً الى مؤشرات اختيار نظام الصرف في ظل معايير التجارة الخارجية على الاقتصاد العراقي نجد أن اغلب تلك المؤشرات تؤكد على اختيار نظام التعويم المدار او المستقر على الرغم من تمتع الاقتصاد العراقي بنوع من استقرار الموارد (عوائد النفط) في المدة السابقة لعام ٢٠١٤ جعل السلطة النقدية تتشجع

بالاستمرار في تبني نظام صرف يقترب من استقرار الصرف في اتجاهه العام ولكن هذا الوضع لا يمكن القبول به، إذ إن تغير ظروف البيئة العراقية وتعرضه في عام ٢٠١٤ الى حرب عصابات (داعش) بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥ فضلاً عن الاحتياطيات الدولية يجب أن لا تستنزف في ميدان الدفاع عن سعر الصرف وعليه يتبين من متابعة سمات الاقتصاد العراقي أن المعايير المحددة لاختيار نظام الصرف الأمثل بعضها يميل الى المرونة والبعض الاخر يميل الى الثبات وبالنظر الى كون المعايير التي تميل الى اعتماد نظام صرف مرن في العراق ذات وزن اكبر من المعايير التي تميل الى تثبيت نظام الصرف. إذ إن هناك دوافع حاكمة باتجاه نظام صرف يتمتع بالمرونة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١-شهد سعر الصرف الدينار العراقي تحسناً ملحوظاً خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، إذ بلغ سعر صرفه اتجاه الدولار الأمريكي، عند نهاية عام ٢٠١٧ نحو (١٢٥٨) ديناراً لكل دولار، بعد أن كان بنحو (١٤٥٣) ديناراً لكل دولار عند عام ٢٠٠٤ ويرجع هذا التحسن الى كفاءة أداء السلطات النقدية في إدارة سعر الصرف.

٢-شهد الاقتصاد العراقي تنوعاً في أنظمة الصرف عبر المراحل الزمنية المختلفة، بدأت بنظام الصرف الثابت في الثمانينات من القرن العشرين ثم أسعار صرف متعددة خلال فترة الحصار ثم تحول الى نظام التعويم المدار بعد عام ٢٠٠٣ الى هذا اليوم.

٣-أن نظام التعويم المدار يمكن أن يكون نظام الصرف الأمثل للاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة، ويعد احد الأدوات الناجحة للسياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و أن اختيار نظام الصرف الذي يتسم بالمرونة المدارة يعد اكثر ملائمة لمعطيات هذه المرحلة، فضلاً عن أنه يمنح السلطة النقدية فسحة للمناورة إزاء المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ألا ان هذا لا يمنع من إمكانية العودة الى نظام صرف اكثر ثباتاً متى ما أستقر أتجاه النمو في الاقتصاد العراقي على أساس المعطيات الحقيقية لمرحلة أكثر استقرار في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية.

التوصيات:

١-التمكن من السيطرة على سعر الصرف من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طرق

دخول العملة الصعبة الى العراق مما يعمل على استقرار أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ومن ثمَّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

٢-ضرورة اختيار نظام صرف مناسب يتماشى وطبيعة الاقتصاد العراقي وبما ينسجم مع اتجاهات التجارة الخارجية.

٣-الاستمرار بعمل نظام الصرف المعوم المدار من قبل السلطة النقدية والمطبق في الوقت الحالي، وذلك بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي في الدولة ، اما في المستقبل فمن الممكن التحول الى نظام صرف جديد من خلال العمل على تناسق بين السياسات الاقتصادية السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية ووضع خطة اقتصادية شاملة والنهوض بالاقتصاد العراقي.

المصادر:

1- Canol Hainaut, "Exchange Rates" De Boeck University, Brussels, Belgium, 2004.

٢- JOSEPH P.DANIELS&DAVID D. VANHOOSE،اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، دار المريخ لنشر، الرياض، ٢٠١٢.

٣- محمد صالح تركي القريشي وفواز جار الله، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب، الموصل،1990.

٤- محمد عبد المنعم واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٥- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دارالصفاء،عمان،٢٠١١.

٦- علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب والوثائق،بغداد،٢٠١٤.

٧- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت ٢٠١٢.

٨- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان ٢٠١٠.

٩- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر،الرياض،٢٠٠٧.

١٠- حمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية،١٩٩٩.

١١- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٥.

12- James, C. Ingram "International Economic Problems" John Wiley & Sons Inc. 3rd, U.S.A,1978.

13- Jerald E. Pinto, " Economics for Investment Decision Makers" by CFA, 2013.

١٤-سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٥.

١٥-علي توفيق الصادق، نظم وسياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي،٢٠٠٢.

١٦-رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر، مصر، ٢٠٠٧.

١٧-اديب قاسم شندي، النقود والبنوك، دار الضياء للطباعة والتصميم، الطبعة الأولى، النجف الاشرف،٢٠١٠.

١٨-عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.

١٩- عبد الحسين الغالبي وكاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود والبنوك، دار الكتب والوثائق ، بغداد،٢٠١٦.

٢٠- سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، دار البصري، بغداد، ١٩٤٩.

٢١- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد١٣، العدد٢٠٠٧،٤٨.

٢٢- عبد القادر نايف، خيارات ممكنة في إدارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصادية الحالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد ١٠، العدد ٣١، ٢٠١٥.

٢٣- باسم عبد الهادي حسن، إشكالية الثالوث المستحيل التحدي المحتمل امام السياسة النقدية في العراق، مجلة الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة، العدد ١٩ ، ٢٠٠٧.

٢٤- سعد عبد الكريم حماد فرحان، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٥، العدد ٢٠١٣،١٠.

٢٥- ازهار حسن علي، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ١٠٠، ٢٠١٧.

٢٦- امين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، ،بغداد،١٩٨٠.

٢٧- سامية عمر عبدة، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٨، ٢٠١٦.

٢٨- جليل شيعان البيضاني، متطلبات إدارة الاحتياطات الأجنبية في الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ١، ٢٠١١.

٢٩- عبد الحسين جليل الغالبي، سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧.